

الصين قوة عظمى غير ناضجة



كلها حتى الآن: لا تفرض تصورك الثقافي بالقهر والقوة. قيادة مجتمع عبيد، لم يوفر نصرا اقتصاديا على التخلف، بل بالعكس زاده سوء.

لا يمكن النظر إلى الحزب الشيوعي الصيني إلا من ثلاثة مستويات لكل منها دور مختلف. الأول، المؤسسة الإدارية العليا، وهي مصدر المشاريع والتوجهات الإستراتيجية، وهي بمعنى آخر "خلية التفكير" ذات الصلاحيات المطلقة. والثاني، هو المؤسسة التنظيمية، التي تتبع بمعنى مطلق وطاعة لإنهائية ما تليه تلك الخلية. والثالث، منظومة إيديولوجية جامدة من الأفكار والافتراضات والخلاصات المسبقة.

كل هذه المستويات ما تزال واقعة تحت ضغط الخوف من أي ثقافة تقع خارج مألوفها الخاص. والدين، كتيار ثقافي مختلف، هو بالنسبة إليها مغير للربح حقا.

اضطهاد أقلية الإيغور المسلمة دليل واضح على ذلك. هذه الدولة على عظمة قدراتها البشرية والمادية، تخاف من 11 مليون مسلم، وتضعهم في سجن جماعي، وتقيد حرياتهم، وتحاربهم في تقاليدهم ومثلهم، وكانها تحارب إمبريالية وهمية ثانية غير "الإمبريالية الأميركية".

ترعب "خلية التفكير" أنها تريد أن تحارب فيهم "الانفصالية والإرهاب والتطرف". أما الانفصالية، فهي غير واقعية حتى بالنسبة إلى الإيغور أنفسهم. وإذا كانت لها من دوافع، فهي المعاملة الوحشية التي يتعرضون

كل هذا بتحقيق، إنما في قوة عظمى ما يزال ينقصها النضج، كما تنقصها الثقة بالنفس، كما تنقصها القدرة على التعاطي مع الأفكار والثقافات والأديان بالمقدار المطلوب من الترفع والاستيعاب. وهي تعجز لهذا السبب عن أن تكون قوة دولية ذات رأي، وظلت تنجح إلى التخفي خلف ستار من الصمت أو الاعتراض الخجول.

متى يصبح المرء جديرا بقوته؟ ببساطة، عندما يكون قادرا على التحرر من الخوف. وعندما يكون قادرا على التعامل مع الأفكار تعاملًا براغماتيا على الأقل، بمعنى ألا ينظر إليها على أنها تهديد.

كيف يكون ذلك؟ ومن أين تأتي الثقة بالنفس؟ إنها تأتي من كفاءة النظام السياسي نفسه، ومن كفاءة المؤسسة، ومن قيمها وقواعدها المجردة التي تعلو فوق كل التمايزات الاجتماعية أو الثقافية، بل وتوظفها لصالح المزيد من الاستقرار والقوة، بدلا من أن تنظر إليها على أنها مصدر ضعف.

الحزب الشيوعي الصيني قوة تنظيمية هائلة، ويعود له الفضل في قيادة وتوجيه المجتمع. ولكنه، مثل أي قوة تنظيمية أخرى، يمكن أن يقود هذا المجتمع في الاتجاه الخطأ، فيدمره تدريجا تاما، ويجوله إلى مجتمع عبيد. وهذا ما حصل خلال سنوات ما يسمى بـ"الثورة الثقافية" التي أطلقها الزعيم ماو تسي تونغ عام 1966، ولكنها انتهت إلى أن وضعت الصين على شفير حرب أهلية وتمرد اجتماعي هائل بعد سنتين من ذلك.

لقد كان سقوط "الثورة الثقافية" درسًا عظيما، ولكن لم يتم استيعابه

اقتصاديا مختلفا، يجمع بين الرأسمالية وإدارة الدولة. ولقد تحولت إلى ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، بفضل النمو المتسارع الذي لم يتراجع عن معدل 7 في المئة سنويا، منذ أوائل الثمانينات في القرن الماضي إلى يومنا هذا. أربعون سنة من النمو والتراكم المادي والمعرفي وتطور التعليم ودعم المبادرة الفردية والابتكارات، وفرت الفرصة للصين لكي تتحول من دولة فقيرة (رغم ضخامتها من حيث المساحة وعدد السكان)، إلى دولة تمتلك واحدا من أعظم الاحتياطات النقدية، وحزمة هائلة من الاستثمارات الخارجية.

توفرت الفرصة لهذا البلد المنكفي خلف أسواره ليتحول إلى قوة بناء وتعمير تندفع إلى الخارج، من دون أن تضع شروطا إيديولوجية أو تفرض نموذجا ثقافيا على أحد كما تفعل الرأسماليات الكبرى. شيء من قبيل "التنمية من أجل التنمية" فحسب، ذلك لأنها هدف جدير بالاعتبار بحد ذاته. ومثلما أنه يتيح لمصادر التمويل فرصا أكبر للزراء، فإنه يتيح للدول المستفيدة منه فرصا للنمو وللإستفادة الأمثل من الإمكانيات والموارد. وهذا ما عكسته بوضوح إستراتيجية "الحزام والطريق" التي وفرت مشاريع بناء للطرق والجسور والموانئ على امتداد عدة قارات.

صحيح تماما أنها فتحت طرقا أمام تدفق البضائع الصينية، إلا أنها وفرت موارد إضافية ضخمة للدول المستفيدة منها، وفتحت الطريق أمامها في الاتجاه الآخر، لتتكون قادرة على توريد صناعاتها وموادها الأولية ورفع مستويات الحياة للملايين من البشر الذين توفرت لهم مواطن عمل جديدة.

علي عراف
كاتب عراقي

لا شيء أكثر إثارة للفتاوى في العلاقات الدولية، أو في الاقتصاد العالمي، من أن تكون الصين قوة رائدة. الأمر لا يتعلق بالتوازنات الإستراتيجية في مواجهة القوى الأخرى فحسب، ولكنه يتعلق بالدرجة الأهم باختلاف النموذج.

التوازنات مهمة من جانبين على الأقل. الأول، أنها تحول دون تحول السلطة الدولية المطلقة إلى غطرسة وسلوك أرعن وتصرفات مزاجية. ولقد أظهرت سنوات رئاسة دونالد ترامب الأهمية القصوى لهذا العامل.

صحيح أن الولايات المتحدة ظلت قادرة على أن تملأ ما تشاء، إلا أنها للمرة الأولى أصبحت مضطرة إلى أن تأخذ بعين الاعتبار مواقف ودور القوى الدولية الأخرى، ومنها روسيا والاتحاد الأوروبي، وأن تتوقع منها معارضة صارمة وخيارات بديلة.

هو أن المنافسة حافز مهم للتطور وتقديم الأفضل. وهذا الأمر لا يقتصر على التنافس التكنولوجي، الذي أصبح بمفرده القوة الدافعة الأكبر للعالمية الاقتصادية ورفع مستويات البشر، ولكنه يمتد إلى كل وجه آخر من وجوه الحياة. فما لم يكن هناك نموذج يواجه بالتحدي في السياسة والاقتصاد والأخلاقيات العامة، فإنك سرعان ما سوف تعتقد أن نموذجك هو الأمثل، وأنه وحده جدير بالحياة، حتى يأتي يوم وينهار كل شيء فوق رأسك.

الصين تقدم للعالم نموذجا

الانتخابات.. تهيئة للدولة الفلسطينية أم خطوة للانفصال

مشتركة مفروضة على الشعب وعلى باقي الفصائل والجمعيات والنقابات الأضعف والأقفر.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيوقبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

في انتظار المعركة الآتية لا محالة. تستمر السلطة الوطنية في التبادل الأمني مع دولة إسرائيل مباشرة بينما تدب حماس تلك "الخيانة" وتستعين باتفاقات التهينة غير المباشرة التي تطلعن العدو المجاور.

تملك السلطة الوطنية حركة فتح التي تقودها علاقة دافئة مع طرف من الدول العربية التي تقودها السعودية، ومعظم الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة، بينما تصطف حركة حماس مع الدولة الخليجية العربية الوحيدة المخالفة (قطر) ودولة تركيا.

في أزمة الخليج وقفت السلطة الوطنية مع الانحياز إلى الحلف العربي - الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة والسعودية والمعارض للموقف الإيراني، بينما تتزايد علاقات حماس في تأييد موقف طهران.

تحناز السلطة الوطنية إلى التطور في الموقف الأميركي، بعد انتهاء فترة حكم الرئيس دونالد ترامب، كذلك معظم الدول الغربية، وتتميز حماس بعلاقات متينة مع معظم الدول المعارضة للسياسة الأميركية، خاصة في الشرق الأوسط. تقود الخلافات والتناقض بين القوى الحاكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحالفات كل منهما الإقليمية والدولية، إلى تثبيت الانفصال الفلسطيني النهائي بين الضفة وغزة. ومن المطلوب التوصل إلى اتفاق بين جميع الفصائل والأحزاب حول برنامج انتخابي فلسطيني مشترك

على تمسك كل منهما بما أعطاه الانتخاب القادم من شرعية جديدة في منطقة سيطرته؛ ولذلك يتساءل العديد من الفلسطينيين عن ضرورة هذه الانتخابات المعروفة بتأنيها.

جابهت دول العالم مثل هذه التجارب في مسيرة مبدأ تكريس الانتخابات لمصلحة الشعوب، ووجدت لها حلا. وهو رفع أيدي الأحزاب والأشخاص عن السلطة التنفيذية إبان الانتخابات التشريعية والرئاسية.

لا تبدو الترتيبات الجارية للانتخابات الفلسطينية المزمع إجراؤها كتناقض وجوار سياسي بين الأحزاب الفلسطينية بقدر ما هي أقرب لدولتين متعاينتين تسعيان إلى التمسك بالحكم في كل ما يحتلانه من أرض وشعب. حزبان من شعب واحد وتاريخ وحاضر واحد لا يبريدان الاتفاق على برنامج مشترك وانتخابات حرة ونزيهة لفائدة الشعب في تحقيق أهدافه الوطنية والسياسية الشرعية.

قد يكون من المحزن أن يضع الفصيلان الأكبر والأقوى فرصة ربما تكون الأخيرة لتوحيد جهودهما لمصلحة شعبيهما وأجيالهما القادمة. فالشعب الفلسطيني بمؤسساته السياسية والنضالية ليس بعيدا أو غريبا عن تجارب الدول التي ناضلت وحقت حريتها بالوحدة والتماسك، لأن التاريخ أثبت أنه لا مستقبل ولا تحرر لأي شعب منقسم وفق قيادة متعددة ومتصادمة. يصعب على قيادتنا أن يتبدع وسائل وطرقا جديدة وغريبة ومسارات ثبت فشلها لضمان استرجاع سيطرتها، كما لا يجوز للحركتين الأكبر أن تحتكرا الانتخابات تؤدي حتما إلى العودة لتكريس الانفصال الذي عانى منه شعبنا لعقود من الزمن.

اعتمدت الدول الناجحة في تحقيق استقلالها أو تشكيل حكوماتها مفاهيم البرامج السياسية المشتركة التي تركز اتفاق كافة الأحزاب على الخطوط السياسية الموحدة للمشاكل والخلافات التي تعترض مسيرة التحرر أو انسجام الحكم، بمعنى لا تتضارب أهداف الأحزاب والفصائل حول كيفية مجابهة المشاكل الرئيسية المختلف عليها. وبخصوص الأزمة التي تعصف بالعمل السياسي المتنوع الذي تنتهجه الأحزاب الفلسطينية الحالية، ولاسيما فتح وحماس، لا يستطيع الشعب الفلسطيني الخروج من ثنائية الحكم في دولة منفصلة سياسيا وجغرافيا والتوصل إلى تحقيق دولة منشودة موحدة عن طريق الانتخابات المطلقة التي سوف تعيد وتؤكد الانفصال، لذلك كيف

مروان كنفاني
مستشار الرئيس الراحل ياسر عرفات

أصدر الرئيس محمود عباس مؤخرا القوانين والمراسيم المتعلقة بالانتخابات الفلسطينية، التشريعية والرئاسية، وربما تتم في ما بعد تعيينات عضوية المجلس الوطني الفلسطيني الموزعة على أعضاء من الفصائل الفلسطينية المختلفة والمستقلين وممثلي النقابات البلديات والجمعيات المجتمعية.

وعقد الرئيس عباس اجتماعات مع رئيس لجنة الانتخابات الفلسطينية الدكتور حنا ناصر، الذي أئبب وأعضاء اللجنة الفلسطينية المستقلة في الإشراف على الانتخابات السابقة جدارة وأمانة ومهنية، واكتسبوا بذلك احترام الشعب والدوائر الدولية.

راقت التصميم الرئاسي للبدء في ترتيبات الانتخابات، موجة تقبل إيجابية يغلبها الشك من الشعب الفلسطيني، ودعم مؤسسات الأمم المتحدة، وترحيب معظم الدول العربية وريود فعل إيجابية عالمية، شملت الولايات المتحدة وإسرائيل.

قد تكون الانتخابات القادمة، إذا تمت، أهم وأخطر التطورات في التاريخ السياسي للشعب الفلسطيني منذ بداية الصراع مع إسرائيل، فهي تطوّر ملموس للقيادة الفلسطينية في مواجهة التحديات والمصاعب التي تواجهها.

هل ستضيف نتائج الانتخابات دعما للجهود الفلسطينية والعربية والدولية من أجل التوصل إلى إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة من خلال التفاوض مع إسرائيل، وبإشراف الأمم المتحدة، ودعم الدول الكبرى، أم أن الخلاف والتناقض بين القوى الحاكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحالفات كل منهما الخارجية ستدفع لتثبيت الانفصال الفلسطيني النهائي بين الجانبين؟

حمل تصريح الدكتور حنا ناصر بعد لقائه مع الرئيس محمود عباس، تأكيد واضحا للشعب الفلسطيني بأن الانتخابات القادمة ستكون "نزيهة" دون تفسير لكيفية ذلك، في ظل سيطرة حركتي فتح وحماس على كافة مجريات الأمور الشرطة والخبرانية والمالية والاقتصادية، إضافة إلى حرية مطلقة للاعتقال والسجن والتهديد في الضفة الغربية وغزة، وربما فقط خارج الدوائر الانتخابية.

هل يراهن أي فلسطيني على أن حماس ستفوز في قطاع غزة وأن فتح ستفوز في الضفة الغربية، وهل يراهن